

التفكك الأسري ومخاطره على رأس المال البشري:دراسة ميدانية Family Disintegration and its Risks to Human Capital:A Field Study

د/نجلاء محمود رؤوف المصيلحي¹

¹ قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية

Mail: naglaa2001@hotmail.com

تاريخ القبول: 2019/10/22

تاريخ الاستلام: 2019/10/08

الملخص:

أصبحت مشكلة التفكك الأسري من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي أفرزها التغير الاجتماعي السريع، وما صاحبه من آثار سلبية أثرت على بناء وتركيب الأسرة وأنماطها. عرضت الدراسة لظاهرة التفكك الأسري من حيث أسبابها ومخاطرها على الأسرة والمجتمع، وبالأحرى على التنمية البشرية بأبعادها: الصحة والتعليم والدخل. وتحقيق ذلك استعانت الدراسة بدليل المقابلة المتعمقة لـ 40 حالة تفكك أسري .

- وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها:

أوضحت النتائج أن التفكك الأسري قد أسفر عن انخفاض المستوى الدراسي لأبناء الأسر المفككة، ومن ثم التأثير سلبيا على الأداء التعليمي والتسرب الدراسي في المجتمع المصري. بينت الدراسة إصابة أفراد الأسر المفككة بأمراض نقص التغذية وفرط الحركة وتشتت الانتباه، وبالنسبة للزوج والزوجة الضغط القلب السكر؛ هذا فضلا عن القلق، الحزن، ضعف الثقة بالنفس وبالاخرين. ويعني هذا بالتأكيد الأثر السلبي للتفكك الأسري على الصحة في المجتمع المصري.

الكلمات المفتاحية: التفكك الأسري؛ رأس المال البشري؛ التنمية البشرية .

Abstract:

The problem of family disintegration has become a serious social problem caused by rapid social change, and the negative effects that have affected the construction and composition of the family and patterns.

The study presented the phenomenon of family disintegration in terms of its causes and risks to the family and society, and rather to human development in its dimensions: health, education and income.

The study reached the most important results:

1. The results showed that the family disintegration resulted in a decrease in the educational level of the children of the broken families, thus negatively affecting the educational performance and dropout in the Egyptian society.
2. The study showed the incidence of broken family members diseases of under nutrition and hyperactivity and attention deficit, and for husband and wife heart pressure sugar; this as well as anxiety, sadness, poor self-confidence and others. This certainly means the negative impact of family disintegration on health in Egyptian society.

keyword :Family disintegration; Human Capital; Human Development .

مقدمة :

كانت الأسرة وما زالت هي النواة الأولى للمجتمع الإنساني. فهي تشكل الخلية الأولى في جسم المجتمع، ويرى أوجست كونت (1798-1857م) أن الحياة الأسرية هي الحالة الطبيعية للإنسان، كما يرى أن كل عامل يضعف الأسرة يعتبر عامل هدم وهو لذلك لا يقبل ظاهرة الطلاق. ففي كتاب القانون القديم لهنري مين الذي صدر عام 1861م ذهب فيه إلى أن العائلة الأبوية الكبيرة هي الشكل الأصلي للحياة الاجتماعية (ابراهيم الحيدري، 2003)؛ وذلك لتعدد الوظائف التي تقوم بها، حيث كانت الأسرة في الماضي تشبع وظائف عديدة وصلت إلى سبع وظائف هي: الوظيفة الاقتصادية، ووظيفة تحقيق الهيبة والمكانة، ووظيفة التعليم والتربية، ووظيفة الحماية، ووظيفة تلقين التعاليم الدينية، ووظيفة الترويح، والوظيفة العاطفية. ولكن بمرور الوقت فقدت الأسرة بعض وظائفها.

وقد تعرضت الأسرة لتغيرات عديدة، فيشير الباحثون في علم الاجتماع إلى أن التغيرات التي تحدث في المجتمع في ظل انتقاله من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث – بفعل عوامل عدة مثل التعليم والتصنيع ونمو المدن، والتغيرات التكنولوجية (W. Ogburn, and nimkoff, 1955) قد تؤثر في بناء الأسرة ووظائفها. وكلما كانت هذه التغيرات سريعة، كان الميل نحو التفكك الأسري والمشكلات الأسرية أشد قسوة (أحمد زايد، 2011، ص51). وفي النصف الثاني من القرن العشرين أكدت معظم الدراسات على أن معدل التغير الذي أصاب الأسرة قد ازداد بشكل خاص خلال الخمسة وعشرين عاما الأخيرة نتيجة للتغيرات التي حدثت في المحيط الاجتماعي من أزمات ومشكلات في أنظمتها المختلفة؛ فحرم الفرد من الحصول على متطلباته وفقدت الأسرة القدرة على تلبية هذه الاحتياجات مما يهدد الكيان الأسري بالصراع والتصدع (اجلال اسماعيل حلمي، 1987-1975، 172)، وبالتالي تحلل الأسرة كمؤسسة اجتماعية. ومن هذا المنطلق، بالغ بعض العلماء في وصف الأسرة المعاصرة بأنها مؤسسة تتأرجح بين الموت والحياة. وأكد أنتوني جيندز في كتابه "الطريق الثالث" على أهمية النظر إلى الأسرة من منظور مختلف في عالمنا المعاصر (انتوني جيندز، 2010م).

ومع مطلع الألفية الثالثة، اتجهت الدراسات المعاصرة نحو التعرف على أشكال معاصرة للأسرة، وفي هذا السياق لم يعد علماء الاجتماع يتحدثون عن أسرة، وإنما صاروا يتحدثون عن أسر- بصيغة الجمع- وكأن الأسرة تفرقت وأصابها الضعف والوهن وتفككت (أحمد زايد، 2011، ص7)، نتيجة سيادة الفردية والمادية التي تميز عالمنا المعاصر. وتكشف الدراسات الميدانية عن أنماط من الأسر التي تشهد وجود الزوج بمفرده أو الزوجة بمفردها، والأسر التي يعيش فيها أبناء من زواج سابق... إلخ، فضلاً عن ظهور أنماط جديدة من الأسر تقوم على علاقات تحكمها المصالح الاقتصادية والاجتماعية لا الأهداف المشتركة التي تعرفها الأسرة بمعناها التقليدي. ومن ثم، يعد التفكك الأسري أحد أهم المشكلات التي تعاني منها جميع المجتمعات، ومن بينها المجتمع المصري.

ويعني التفكك الأسري في مفهومه الاجتماعي (فقدان أحد الوالدين أو كليهما أو الهجر أو الطلاق أو العنف المنزلي المستمر.. الخ) ويعتبر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي أخذت أبعادها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والأمنية حيز الاهتمام على الصعيد الدولي ومنظلماته الحقوقية والإنسانية.

ولا شك أن لظاهرة التفكك الأسري آثارا وانعكاسات نفسية وأمنية واجتماعية خطيرة على البناء الاجتماعي، فأول ضحايا هذا المرض الاجتماعي هم أفراد تلك الأسرة المفككة، فالزوج والزوجة قد يواجهان مشكلات كثيرة تترتب على تفكك أسرتهما فيصابان بالإحباط وخيبة الأمل وهبوط في عوامل التوافق مع المجتمع، كما قد يؤدي التفكك الأسري إلى نشر الإنحراف بين أبناء الأسرة المفككة من البنين والبنات، ومعروف أن التفكك الأسري يشتمل على الأسرة، وينتج عن ذلك شعور لدى أفرادها بعدم الأمان الاجتماعي وضعف القدرة لدى الفرد على مواجهة المشكلات، وبالتالي خروجهم عن قيم المجتمع ومعاييره.

وبالرغم من صعوبة إجراء تقدير عام وإحصاءات حول ظاهرة التفكك الأسري، لكن البيانات الإحصائية تمثل أبرز السبل التي يمكن الاستدلال من خلالها للتعرف على حجم ظاهرة التفكك الأسري وخاصة (الطلاق) في مصر من خلال قراءة البيانات

والإحصاءات التي وردت في الكتاب الإحصائي السنوى الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وذلك في الجزء الخاص بالزواج والطلاق فعلى سبيل المثال بلغ عدد إسهادات الطلاق 162583 في عام 2013م وذلك في مقابل 180344 عام 2014م، وبلغت 199867 عام 2015، وقد تراجعت العدد إلى 192079 عام 2016م، أما على مستوى مدينة القاهرة فإن البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تشير إلى عدد إسهادات الطلاق في عام 2013 بلغت 31510، وفي عام 2014م بلغت 33791، وفي عام 2016م بلغ العدد 36771، حيث تشير الإحصاءات إلى ازدياد عدد حالات الطلاق الرسمية داخل المجتمع المصرى وكذلك في مدينة القاهرة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، 72-73).

وحسب إحصائيات الرسمية، تحتل مصر المرتبة الأولى عالميًا في الطلاق، إذ يتم إسهار حالة واحدة كل أربع دقائق، بمعدل ما يزيد عن ثلاثمائة حالة طلاق يوميًا، وتؤكد الإحصائيات وجود أكثر من أربعة ملايين مطلقة وتسعة ملايين طفل ضحية الانفصال، فيما تشهد محاكم الأسرة طوابير طويلة من النساء المتزوجات والراغبات في اتخاذ القرار الصعب في حياتهن والانفصال عن أزواجهن، من خلال لجوئهن إلى المحاكم المتخصصة في الأحوال الشخصية.

وتفيد إحصائيات رسمية في مصر وأخرى دولية، بأن نسب الطلاق ارتفعت في البلاد من 7 إلى 40%، واحتلت الخلافات المادية الحصة الأكبر من الخلافات الزوجية، في وقت تربط أخرى علاقات قرابة، كما أن معظم نسب الطلاق بين المصريين تحصل بمعظمها خلال السنوات الأولى للزواج، في وقت تكشف أرقام الأحوال المدنية في وزارة الداخلية أن حالات الطلاق في مصر تفوق شهريًا 20 ألف حالة (https://capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/20187181338_899.pdf).

ومما سبق برز موضوع البحث في ضوء شواهد مجتمعية اعتمدت على البيانات الإحصائية الرسمية من جانب وشواهد واقعية من جانب آخر، والتي تشير إلى تزايد حالات التفكك الأسرى غير الرسمية.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن مشكلة الدراسة تدور حول إسهام نظرية رأس المال البشري في لفت الإنتباه إلى ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من أجل التنمية. ومن خلال اسهامات شولتز Schultz الذى بنى نظريته على أن النمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية فقط، ولكن يمكن تفسيره بالمخزون المتراكم لرأس المال البشري. ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري هو العامل الأساسي في الفرق بين النمو الاقتصادي في الدول وبعضها. ويشير الاستثمار في رأس المال البشري إلى الاستثمار في التعليم والتدريب والرعاية الصحية والعمل.

ويجمع المهتمون بأمور تنمية المجتمعات على أن للتفكك الأسري أثراً معيقاً في سبيل تحقيق أهداف التنمية، لأن التنمية تعتمد على وجود أسرة قائمة بوظائفها بشكل سليم تحقق الغرض من وجودها، وتنتج أفراداً إيجابيين قادرين على تحمل المسؤولية الملقاة عليهم بالمساهمة في رقي المجتمع وتطوره في كافة المجالات، ولكن إذا حدث تفكك للأسرة تشتت أفرادها، وانشغل كل منهم بمشكلاته الشخصية عن مسؤولياته الاجتماعية، وبدلاً من أن يكون فرداً منتجاً في المجتمع يصبح فرداً محبطاً يحتاج إلى جهود تبذل لمساعدته لتجاوز تلك المشكلات التي تواجهه، وكان بالإمكان صرف تلك الجهود في نواحي أخرى هي بحاجة لتلك الجهود. وكما قال أحد الباحثين في موضوع التنمية: تظل إنتاجية المجتمع هي المحور الأول والمحصلة النهائية لما يعايشه المجتمع ويعيش فيه من مظاهر وسمات، وما يربط أفرادها من روابط وصلات.

وبما أن الأسرة تمثل أحد وأهم المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بإنتاج رأس المال البشري، فقد كان من الضرورة بمكان تناول ما قد يؤثر على دورها الاجتماعي المذكور. ولما كان تفكك الأسرة وتصعد بنيانها هو الأخطر، يبدو ضرورياً تناول الأسباب التي قد تفضي إلى هذا التفكك، فضلاً عن استكشاف تداعياته على الأسرة والمجتمع، وبالأحرى تأثيراته على رأس المال البشري.

وتنطلق أهمية الدراسة من عدد من الاعتبارات لعل من أهمها:

- تعد الدراسة الراهنة امتدادا للدراسات التي تهتم بأحد معوقات عملية التنمية ومنها مشكلة التفكك الأسري التي أصبحت تشكل أحد التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية؛ ولا سيما مجتمعات الدول النامية، وبالأخص في ظل تزايد أعداد الأسر المتصدعة.

- كما تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في توفير معلومات وبيانات يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات وبرامج في تقييد انتشار تلك الظاهرة .

ثانيا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة في محاولة وصف ظاهرة التفكك الأسري من حيث الأسباب والمخاطر، وينبثق من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية وهي:

1. التعرف على ماهية التفكك الأسري، وأهم أنماطه.
2. الكشف عن أهم أسباب التفكك الأسري في مصر.
3. القاء الضوء على السمات الاجتماعية للأسر المفككة اجتماعيا في مصر.
4. - التعرف على مخاطر التفكك الأسري على رأس المال البشري في المجتمع المصري.

وحاولت الدراسة الاجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هي أهم أسباب التفكك الأسري في مصر؟
2. ما هي المخاطر الاقتصادية للتفكك ؟
3. ما هي مخاطر التفكك على صحة الأسرة (البيولوجية، والنفسية)؟
4. ما هي مخاطر التفكك على تعليم الأسرة؟
5. ما هي مخاطر التفكك على العلاقات الاجتماعية للأسرة؟

ثالثا: التأصيل النظرى للمفهوم :

تتضمن الدراسة مفهومين رئيسيين وهما التفكك الأسري ورأس المال البشري:

- التفكك الأسري

هو انحلال وتصدع وانهيار للبناء والروابط بين الأفراد، وبناءً على ذلك يعني التفكك الأسري انهيار الأسرة كوحدة اجتماعية واقتصادية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها نتيجة لفشل أحد أفرادها أو أكثر في القيام بدوره مع وجود النزاعات مع عدم تكيف وتوافق الفرد مع الروابط العائلية والأسرية التي تشمل علاقات الأباء بأبنائهم والأزواج بالزوجات وعائلاتهم المقربة (ابراهيم السيد، 2013م، 17-16).

لقد تعددت واختلفت التسميات حول هذا المصطلح فهناك من يطلق عليه اسم "التفكك الأسري" والذي يتم بفقد أحد الوالدين أو كلاهما أو عن طريق الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب العائلة مدة طويلة من الزمن. وهناك من يطلق عليه اسم "تصدع الأسرة" والذي يحدث في حالة تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو كلاهما أو عن طريق الطلاق:0 بينما نجد البعض يسميه " البيوت المحطمة" التي يخرّبها الطلاق أو الفراق أو موت أحد الوالدين أو كلاهما، أما آخرون فيطلقون عليه اسم "العائلة المتداعية" والتي تحدث بفقد أحد الوالدين أو كلاهما بسبب إما الوفاة أو الانفصال، أما آخرون فيطلقون عليه اسم "التفكك العائلي" وقد حدده بعضهم بالإنفصال أو الطلاق أو الهجر أو الموت أو الغياب الطويل للزوج أو الزوجة وهناك من يفضل تسميته باسم "العائلة المكسرة" ويطلقونه على العوائل التي تتفكك بالموت أو الطلاق أو الانفصال أو بسبب النزاع العائلي أو أي أسباب أخرى.

وينقسم التفكك الأسري من ناحية إلى نوعين هما:

- التفكك الجزئي الذي يصيب الأسرة: وتبدو مظاهره في "الإنفصال المؤقت والهجر المنقطع أو بمعنى آخر أن الزوج أو الزوجة قد يعاودان الحياة الأسرية من جديد ويستأنفان علاقتهما المتبادلة في فترات إصلاح ذات البين ولكن من المستبعد أن تستقيم الحياة الزوجية في مثل هذه الحالات بل قد تكون مهددة من حين إلى آخر بالإنفصال والهجر من جديد.

- التفكك الكلي أو إنحلال الأسرة: وتبدو مظاهره في إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق أو تدمير وفناء حياة الأسرة، بالفشل أو انتحار أحد الزوجين أو كلاهما معاً،

وقسم بعض الباحثين التفكك الأسري إلى:

- التفكك المادي: ويسمى التفكك الفيزيقي والذي يحدث بفقدان أحد الوالدين وغيبابه عن الحياة الأسرية بالموت أو الهجر أو الانفصال أو الطلاق أو السجن.
- التفكك النفسي: ويحدث في العائلة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد وكذلك يشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين، وهناك من يضيف لها حالات إدمان الخمر والمرض العقلي أو النفسي أو الاضطراب الانفعالي للآباء.

ويترك تفكك الأسرة، باختلاف أنواعه، أبلغ الأثر في حياة عناصرها، فيعاني الرجل مشكلات وجدانية وعصبية تؤثر في حياته ومركزه وعمله، كما تعاني المرأة أيضاً مشكلات عاطفية ونفسية واقتصادية، كما يعاني الأطفال أقصى الظروف جراء تفكك الأسرة إذ ينتظرهم الحرمان من الاستقرار العائلي ومن الحياة المدنية المستقرة ومن عواطف الأبوة والأمومة والحب العائلي وقد ينتظرهم الجوع والعوز والحرمان من الموارد المادية الضرورية لتربيتهم وقد ينتظرهم الشقاء بمختلف أشكاله (المرجع السابق، ص 17، 92، 93، 94).

- أسباب التفكك الأسري

- اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجين، وكذلك الاهتمامات المتبادلة وتصبح النزاعات والأهداف الفردية أكثر أهمية وأكثر إلحاحاً للنظر من الأهداف الأسرية ويمكن أن نطلق عليها اسم المصلحة الشخصية.
- إن المجهودات المشتركة أو التعاونية لإقامة أسرة والحفاظ عليها سرعان ما تبدأ بالتلاشي تدريجياً ونجد هذا خاصة لدى الأسرة الفقيرة ذات الدخل المنخفض أو المنعدم.

- خلال فترة الزواج غالبا ما نلاحظ انسحاب الزوجة أو الزوج في مجال الخدمات المتبادلة فمن جانب الأب تخليه مثلا عن مسؤولية البيت أما من جانب الأم مثلا تخليها عن الاهتمام بزوجها وأطفالها.
- غالبا ما نلاحظ ظهور التناقضات في مجالات العلاقات الشخصية المتبادلة، أو بمعنى آخر لا يكون هناك اتساق في الرغبات وتزداد فرص الاصطدام.
- يتغير شكل وموضوع التفاعل بين الزوجين وبين الجماعات الأخرى سواء كانوا جيرانا أو تنظيمات ثقافية أخرى.
- تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين أو تتخذ طابعا عدوانيا وفي بعض الأحيان تظهر اللامبالاة من كلا الطرفين فتتخذ العلاقات الزوجية طابعا سطحيا.
- الانترنت وثورة الاتصالات: مثلت عاملاً مساعداً على التفكك الأسري.
- الضغوط الاقتصادية الاجتماعية التي تعجز الأسرة عن تحملها ولا تجد سبيلا للتكيف معها.

- أنماط التفكك الأسري

ثمة أنماط عديدة للتفكك الأسري غير أن أهمها يتمثل في الطلاق والهجر والانفصال

- **الطلاق:** يمثل الطلاق ظاهرة اجتماعية تؤثر على الأسرة والمجتمع، حيث يفضي إلى انهيار وحدة الأسرة وانحلال الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها. ويُعرّف الطلاق بأنه حل رابطة الزوجية وإنهاء الزواج وفقا لاجراءات قانونية يقرها الدين والمجتمع (اجلال حلى، 2013، 163). ومن ثم، فإن الطلاق هو مظهر من مظاهر التفكك الأسري الكلي الذي بموجبه تتصدع الأسرة بشكل نهائي فينفصل الزوجان ويربى الطفل من قبل أحد الوالدين أي الطرف المتبقي معه، ويحدث هذا نتيجة لتعاضم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها.
- **الانفصال:** يدل الانفصال على ترك الزوج أو الزوجة الحياة المنزلية بناءً على اتفاق سابق بينهما على هذا الوضع، ولم يصل إلى حد الطلاق.

- **الهجر:** يدل الهجر على ترك أحد الزوجين الحياة الزوجية بدون اتفاق وبدون أن يبدي وجهة نظره في الإبقاء على العلاقة الزوجية أو إنهائها. وتحدث ظواهر الانفصال والهجر في مختلف الطبقات غير أنها أكثر حدوثاً ووضوحاً في الطبقات والفقيرة لا سيما عند أرباب الأسر الذين تضطربهم ظروف العمل إلى الهجرة والتنقل في آفاق بعيدة وجهات مترامية الأطراف. فيحدث كثيراً أن يهجر الرجل زوجته وأولاده لعدم قدرته على إعالتهم وفي نيته عدم العودة إلى الحياة الزوجية. وفي مثل هذه الحالات يعتبر الهجر دائماً وليس مؤقتاً، ويعد بمثابة الطلاق. وقد حددت مختلف الشرائح مدة معينة يعتبر الهجر بعدها طلاقاً وتقتضي به الهيئات القضائية والشرعية؛ لذلك يطلق علي الهجر "طلاق الفقير" لأن الطبقات الفقيرة تلجأ عادة إلى هذه الطريقة تهرباً من قيود الطلاق وما يتطلبه من مصروفات.

وتشير الإحصائيات إلى زيادة حالات الهجر في السنوات الأولى من الزواج حيث لا يوجد الأولاد الذين يدعمون حياة الأسرة ويعززون الروابط بين الأب والأم. وقد أثبتت هذه الإحصائيات أيضاً زيادة حالات الهجر بين النساء عنها بين الرجال نظراً لما تتسم به الحياة الأسرية الحاضرة من الحرية وظهور شخصية المرأة ونزولها إلى ميدان العمل وحصولها على أسباب الكسب الخاص التي تغنيها إلى حد ما عن معاشة الرجل.

أصبحت مشكلة التفكك الأسري من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي أفرزها التغير الاجتماعي السريع، وما صاحبه من آثار سلبية أثرت على بناء وتركيب الأسرة وأنماطها. كما أدى هذا إلى تغير الأدوار الاجتماعية لأفرادها، وبخاصة وظيفة المرأة ومكانتها في المجتمع نتيجة خروجها للعمل؛ وبالتالي أصبحت لها وظيفة مزدوجة بين البيت والعمل. كما أدى هذا التغير إلى غياب ما يسمى بالضبط الاجتماعي وفقدان المعايير الاجتماعية وغياب الضمير الجمعي، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم وعادات اجتماعية جديدة على حساب غياب عادات وقيم المجتمع الأصلية.

- رأس المال البشرى

أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الاقتصاد برأس المال البشرى الى الكتابات الأولى لأدم سميث بوصفه مؤسساً لهذا المفهوم في نهاية القرن الثامن عشر ، فقد اعتبر أن الطاقة الفردية للإنسان مخزون من رأس المال الإنتاجي الا أن هذا المفهوم لم يتطور الا بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مدرسة شيكاغو. وبنهاية الخمسينات بدأ استعمال مفهوم رأس المال البشرى بطريقة علمية من طرف شولتز وبيكر (Beck Gary s, 1962, P. 9 .-49)

وتنظر معظم التعريفات إلى رأس المال البشرى باعتباره مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات التي تمكن الفرد من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب. وتعرفه منظمة اليونسيف بأنه المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية (أشرف العربي، 2007، 55). ومن هنا لابد من الاهتمام برأس المال البشرى من خلال التدريب والتعليم والصحة، والعناية من أجل تنمية الفرد والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وتعتبر تجربة اليابان في نهضتها خير دليل على ذلك (محمد مرسى، 1996، 273). ومن هنا يرى الاقتصادى شولتز أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان ، ورأس المال البشرى طبقاً لشولتز يعنى القدرة والمعلومات ذات القيمة الاقتصادية كما أنه مصدر قابل للتجديد؛ فركز اهتمامه على التعليم باعتباره استثماراً لازماً لتنمية رأس المال البشرى. كذلك يرى امارتيا سن أن الاستثمار في رأس المال البشرى يؤدي دوراً مهماً في النمو المستدام (Krugman; 1994; P 62).

رابعاً : الاطار المنهجي للدراسة:

- نوع الدراسة: تنتهى الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، حيث اهتمت بوصف الأسرة المفككة، ورصد أنواع التفكك وأسبابه ومخاطره على الأسرة من خلال أسر مفككة.

- طرق وادوات جمع البيانات: استعانت الدراسة بدليل المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات، وباعتبارها من أساليب البحث الكيفى، حيث تم اجراء عدد من المقابلات الحرة مع عدد من الذكور والإناث الذين عانوا ويعانون من التفكك الأسرى بصوره المختلفة. وبطريقة التدوين المباشر أمام الحالات بعد أخذ موافقتهم على ذلك أو عن طرق جهاز تسجيل، وفتح باب النقاش الواسع حول القضايا التى تطرحها تساؤلات الدراسة.

- مراحل إعداد دليل المقابلة: تمت صياغة دليل يشتمل على نوعين من الاسئلة المغلقة للحصول على بيانات محددة، والأسئلة المفتوحة التى تعطى مفردات البحث الحرة والاستطراد فى الاجابة عن الاسئلة، مما يقدم مادة جيدة للتحليل الكيفى، وهو ما يسهم فى تحقيق أهداف البحث.

تم اجراء عدد من المقابلات المتعمقة على أربعين حالة، ثمانية عشرة حالة ذكور، وإثنين وعشرين حالة إناث، وقد روعى فى اختيار الحالات التنوع فى: النوع، والسن، والمؤهل الدراسي، والدخل، والسكن، ومدة الحياة الزوجية، وأسباب التفكك، وأنماط التفكك. ومن ثم تتنوع فى تداعيات التفكك الأسرى، من حيث المشكلات والتحديات التى يواجهونها.

ويتضمن دليل المقابلة عدة محاور: البيانات الأساسية، نوع التفكك، أسباب التفكك، تداعيات التفكك على البعد الاقتصادى للأسرة على العمل، والدخل (بما يعنى حالة الاشباع من مجموع السلع والخدمات الأساسية....)، وتداعيات التفكك على صحة الأسرة، وتداعيات التفكك على المستوى التعليمى داخل الأسرة، وتداعيات التفكك على العلاقات الاجتماعية للأسرة.

عينة الدراسة

من أجل تمثيل أفضل للحالات تم اختيارها بطريقة عمدية وهو تعمد الباحثة أن تتكون العينة من وحدات متنوعة تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً قدر الإمكان. فبالنسبة لنوع التفكك تضمنت حالات: انفصال، وهجر، وطلاق، واشتملت على أسر لديها أطفال في مراحل عمرية مختلفة وتنوع أسباب التفكك. وقد بلغ عدد حالات الدراسة أربعين حالة تم تقسيمهم تبعاً للنوع، السن، التعليم، المهنة، الإقامة .

الخصائص العامة للعينة

فمن حيث النوع، اهتمت الدراسة بأن تشتمل العينة على الذكور والإناث، فقد بلغ عدد الذكور 18 في مقابل 22 من الإناث.

جدول (1) توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير النوع

النوع	التكرار	%
ذكور	18	45
إناث	22	55
المجموع	40	100

وبخصوص السن، فقد بلغ عدد الحالات إحدى عشرة حالة تراوحت أعمارهم ما بين أربعين وخمسين عاماً، يليهم عشر حالات ما بين الثلاثين والأربعين عاماً. يليهم تسع حالات تراوحت أعمارهم بين العشرين والثلاثين عاماً، بينما تراوحت أعمار سبع حالات بين خمسين وستين عاماً بينما طبقت الدراسة مع حالتين فقط ممن تعدوا ستين عاماً، وطبقت الاستمارة مع حالة واحدة فقط دون العشرين عاماً.

جدول (2) توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير السن

السن	التكرار	%
أقل من 20	1	2.5
20 - 30	9	22.5
30-40	10	25.0

التفكك الأسري ومخاطره على رأس المال البشري

27.5	11	50-40
17.5	7	60-50
5.0	2	60-فاكثر
100	40	المجموع

ويبدو مثيرا للانتباه ارتفاع نسبة الأسر المفككة بين الشباب، حيث كانت النسبة لمن هم دون الأربعين 50% بما يعني تصدع الكثير من الأسر حديثة التكوين في المجتمع المصري، وأن تقدم العمر يجعل المرء أكثر تعقلاً وحكمة في قرار إنهاء الزواج بعكس اندفاع الشباب .

وبالنسبة للمستوى التعليمي، كانت مؤهلات من طبقت معهم الاستمارة لخمس وعشرين حالة مؤهلات جامعية ودراسات عليا، ونسبتهم تقارب ثلثي العينة وتشير إلى أن ارتفاع مستوى التعليم ينعكس سلباً على تماسك الأسرة؛ ربما لارتفاع مستوى الطموحات بفعل التعليم والتي لا تجد لها محلاً في واقع الأسرة التي تحدها القيم والأعراف التقليدية. وطبقت الدراسة مع إحدى عشرة حالة مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة، في حين تم التطبيق مع أربع حالات بدون مؤهل دراسي.

جدول (3) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير التعليم

المستوى التعليمي	التكرار	%
بدون مؤهل	4	10
مؤهل متوسط	6	15
مؤهل فوق متوسط	5	12.5
مؤهل جامعي	15	37.5
مؤهل فوق جامعي	10	25
المجموع	40	100

ومن حيث السكن، بلغ عدد الأفراد الذين تم التطبيق معهم في الأحياء الراقية (مصر الجديدة، المعادي- التجمع الخامس) عشرة حالات، وكان العدد في المستوى

المتوسط (الزيتون، العباسية) ثلاثة عشرة حالة، بينما طبقت الدراسة على سبعة عشرة حالة تسكن في أحياء شعبية (شبرا الخيمة، الخصوص، الوايلي، المطرية، الشرايبة).

ومن ثم فإن ثلاثة أرباع العينة من الأسر المفككة هي من المستويين المتوسط والشعبي. ويعني ذلك أن هذه الأسر تعاني أسباباً إضافية للتفكك الأسري مقارنةً بالأسر الراقية وهي الأسباب المتصلة بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تفشل الأسر البسيطة في الكيف معها وينوء بها كاهلها وتتصدع تحت وطأتها.

جدول (4) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير محل الإقامة

السكن	التكرار	%
حتى شعبي	17	42.5
حتى متوسط	13	32.5
حتى راقى	10	25.0
المجموع	40	100

وبالنسبة لمتغير العمل، بلغ عدد الأفراد الذين يعملون في وظائف حكومية ثلاثة عشرة حالة بما يناهز ثلث العينة، بينما طبقت الدراسة على تسعة أفراد يعملون بالقطاع الخاص، وستة أفراد يعملون أعمال حرة، بينما ستة اخرون يعملون أعمال حرفية (ميكانيكى . ترزى.. صاحب ورشه للأنتريهات وتاكى).. الخ، وتم التطبيق مع ثلاث حالات إناث لا يعملن، وطبقت الدراسة على ثلاثة متقاعدین.

جدول (5) توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المهنة

العمل	التكرار	%
لا يعمل	3	7.5
أعمال حرفية	6	15
عمل حر	6	15
عمل خاص	9	22.5

التفكك الأسري ومخاطره على رأس المال البشري

32.5	13	عمل حكومة
7.5	3	معاش
100	40	المجموع

ويشير الجدول إلى ارتفاع نسبة الأسر المفككة بين أصحاب العمل الحر والحرفيين والأعمال الخاصة، وهي مهن تبدو أكثر تأثراً بالضغوط الاقتصادية من ركود وتضخم أو الفصل من العمل، هذا فضلاً عن أن تفلتها من أعباء الطلاق يبدو أيسر نسبياً من المشتغلين بالعمل الحكومي.

سادساً: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تحقيقاً للهدف الرئيسي للدراسة، سيتم تناول النتائج وفقاً للمحاور التالية:

1- المحور الأول: أنماط التفكك

يخصص هذا المحور لتناول أنماط التفكك، ومدة الحياة الزوجية قبل التفكك..

فمن حيث الأنماط، رصدت الدراسة الراهنة عشرين حالة انفصال بين الزوجين سواء في نفس المنزل أو في منزلين مختلفين، بينما الخلافات الأسرية سجلت ثمان حالات، بينما سجلت الدراسة ثمان حالات طلاق رسمي، أما الهجر أربع حالات فقط.

ونلاحظ ارتفاع نسبة الانفصال مقارنةً بالصور الأخرى فيما يفسر بعدم القدرة على تحمل أعباء الطلاق الاقتصادية والاجتماعية وللحفاظ على الشكل الاجتماعي.

جدول (6) توزيع أفراد العينة تبعاً لنوع التفكك

نوع التفكك	التكرار	%
خلافات أسرية	8	20
انفصال	20	50
هجر	4	10

20	8	طلاق
100	40	المجموع

ومن حيث مدة الحياة الزوجية قبل التفكك (الخلافات)، سعت الدراسة لتوضيح العلاقة بين مدة الحياة الزوجية وحدوث التفكك الأسرى بكافة أنماطه.

جدول (7) توزيع أفراد العينة تبعا لمدة الحياة الزوجية

مدة الحياة الزوجية	التكرار	%
أقل من 5 سنوات	5	12.5
من 5-10	6	15.0
من 10-15	11	27.5
من 15-20	3	7.5
من 20 سنة فأكثر	15	7.5
المجموع	40	100

أوضحت النتائج أن خمسة عشرة حالة، أكثر من ثلث العينة، تزيد فترة الحياة الزوجية فيها عن عشرين سنة، بينما كانت الفترة في خمس وعشرين حالة، بما يناهز ثلثي العينة، تقل عن عشرين سنة. ومن ثم يبدو أن ثمة علاقة عكسية بين طول فترة الحياة الزوجية وحدوث التفكك، وتفيد إحصائيات رسمية في مصر وأخرى دولية، بأن نسب الطلاق تحصل بمعظمها خلال السنوات الأولى للزواج.

فكلما زادت مدة الحياة الزوجية كلما انخفض احتمال وقوع طلاق، وهذا ما تتفق معه الدراسات السابقة (عبد الوهاب جودة، في: أحمد زايد، مجدى حجازى، 2003م).

2- المحور الثاني: أسباب التفكك الأسري

يخصص هذا المحور لتناول أسباب التفكك الأسري التي تنوعت ما بين أسباب شخصية، وأسباب خاصة بالعائلة، وأسباب اقتصادية، وعنف واساءة معاملة، وخيانة زوجية.

جدول (8) توزيع أفراد العينة تبعا لأسباب التفكك الأسري

أسباب التفكك	التكرار	%
أسباب شخصية	3	7.5
أسباب عائلية	6	15.0
أسباب اقتصادية	12	30.0
عنف واساءة معاملة	5	12.5
خيانة زوجية	8	20.0
الاثار السلبية للإنترنت	6	15.0
المجموع	40	100

يتبين من نتائج الدراسة احتلال الأسباب الاقتصادية المركز الأول لتفكك الأسرة. وتحليل استجابات عينة الدراسة تبين أن اثنتي عشرة حالة من حالات الدراسة حدث فيها التفكك الأسري لأسباب اقتصادية؛ إما لضيق الرزق أو البطالة.

وفي هذا الصدد أشارت إحدى حالات الدراسة أن "سبب الطلاق هو إن جوزي بيشغل سواق لكن مش منتظم في الشغل". وذكرت حالة أخرى بأن الأسباب الاقتصادية وراء الطلاق حيث ذكرت أن "المشكلة بدأت مع آخر ولادة بسبب إن المصاريف مش بتكفى بسبب ضيق الرزق وأحوال البلد .. الشغل قل، ومفيش بيع ولا شراء". غير أنها تشتكى أنه لم يلب مطالها الشخصية، وأنه بالكاد يفي بمطالب البيت من طعام وشراب ومصاريف تعليم الأبناء. وأضافت "طلبت منه أن يعمل يشغل شغل ثاني جنب شغله، وقلت له يا إما تشوف شغل ثاني يا إما تطلقني".

وذكرت حالة أخرى أن سبب الطلاق يرجع لأسباب اقتصادية وشخصية تتمثل في " كسل الزوج فهو مش بيشغل بشكل دائم.. وعلشان كدة مش بنقدر نعمل دهانات في البيت ولا نغير عفش البيت ولا نشترى أجهزة كهربائية جديدة." وأضافت أنها ألحت عليه كثيراً ليعمل بشكل دائم ومنظم ليتمكن من توفير متطلبات الأسرة ومتطلباتها، لكنه كان يكتفي بالعمل لتوفير النفقات الأساسية مما أدى لتفاقم الخلافات لينتهي الأمر بالاتفاق على الطلاق.

تبين من بيانات الدراسة الميدانية أن البطالة تعد سبباً رئيسياً للتفكك. وأن الخطر ليس في البطالة في حد ذاتها، وإنما في البطالة طويلة الأمد؛ وذلك لأن العاطلين عن العمل يفتقرون إلى المهارات التي يحتاج لها سوق العمل، ويتربط على البطالة انخفاض معدلات الدخل، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الفقر. ولذلك تعتبر البطالة أحد أبرز عوامل التفكك الأسري، وفي المقابل يرى مارتن أن التوظيف الكامل *Full Employment* له دور في اندماج الفرد وتوافقه داخل المجتمع، لأنه يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي داخل المجتمع (Owen Hargie (et.al), 2011, p 877).

ويتبين لنا في ضوء ما سبق أن المجتمع المصري يعاني من أزمة بطالة، حيث ارتفع معدل البطالة إلى ما يقرب من 12,6% في نهاية الربع الأول من عام 2012م، ولم يكد يقل عن 12% حتى نهاية عام 2017، وهي نسبة ترتفع إلى نحو 25% بين الشباب (https://www.capmas.gov.eg، في: 2019/6/30)، بالرغم من أن المعدل الحقيقي قد يزيد على الضعف، ولكن لو أخذ بالرقم الرسمي فإنه يعكس أزمة بطالة ضخمة في المجتمع المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2012، ص45).

وتتفق هذه النتائج مع ما انتهت إليه دراسة ريزا حسن Reza Hasan بشأن تأكيد أثر الضغوط الاقتصادية والفقر على التفكك الأسري. (Reza, Md Hasan; 2016), pp 62-112 وما ذهبت إليه دراسة كرونجي وشينجا Cronje & Chenga بخصوص تأثير الفقر والبطالة في مجتمعات التعدين في مناجم جنوب أفريقيا على التفكك الأسري. ((Chenga, C & Cronje, F; 2007), PP 139-161.

ومن ناحية أخرى، ذكرت أربعة عشرة حالة من حالات الدراسة أن سبب التفكك يرجع إلى الخيانة الزوجية، فعلياً كانت أو افتراضية. فقد اشارت إحدى حالات الدراسة إلى إهمال الزوج العلاقة الزوجية، وذكرت أنه كان يفضل النوم منفرداً دون زوجته التي يأمرها بالخروج منها، إلا أنها ما أن تباعته في الغرفة تكتشف أنه يمكث على الإنترنت لفترات طويلة وبشكل يقترب من الإدمان حتى أنها نصحته باللجوء إلى طبيب نفسى للعلاج غير أنه رفض. وهى لا تستطيع أن تأخذ قرار الطلاق، رغم اكتشافها علاقاته على الإنترنت، نظرا لوجود الأولاد.

بينما ذكرت حالة أخرى أن سبب التفكك يرجع إلى إقامة الزوج علاقات مع أخريات دون علم الزوجة.

والسبب الآخر هو وجود الزوج مع عائلته في نفس البيت مما أدى إلى وجود مشاجرات وخلافات حول طرق المعيشة ولا سيما في ظل السلطة التي ما زال يمارسها عليه والده رغم زواجه، ونتيجة مكر والدته بزوجه "فمثلاً تعرض الزوجة مساعدتها لترتيب البيت فترفض، ولما يمر عليها ابنها تشتكى إن مراته رفضت مساعدتها" وكان هذا سبباً للمشكلات والخلافات بين الزوجين التي كانت إلى حد ضرب الزوجة بدعوى عدم سماع كلام زوجها، الأمر الذي اضطرها إلى طلب الطلاق والتنازل عن حقوقها.

وتتفق هذه النتائج مع ما انتهت إليه دراسة ريزا حسن بشأن مسئولية العنف بين أعضاء الأسرة عن تفككها. (Ibid., pp 62-112)

بينما قرر أحد الحالات، وهو صاحب محل، أن الطلاق حدث عندما تعرفت الزوجة على شاب ووعدها بالزواج. فطلبت من زوجها أن يطلقها كي تتزوج هذا الشاب. ففعلاً نفذ طلبها وطلقها ولكنها لم تتزوج "لأنه قال لها الى مالهاش خير في جوزها يبقى مالهاش خير فيا". ونقض الشاب وعده بالزواج منها. أما زوجها فتركها تعيش في بيت الزوجية ملتزماً بمصروفات الأولاد رغم أنه لا يعيش معهم حيث عاد للعيش مع أبيه وعائلته. وأكد أنه رغم حبه لطليقته إلا أنه لا يمكنه إعادتها لعصمته بعد خيانتها له.

أرجعت حالة أخرى من حالات الدراسة سبب التفكك إلى خيانة زوجها مع معلمة ابنتها. فعندما استعانت الزوجة بمعلمة لإعطاء ابنتها دروساً خصوصية في المنزل خلال مواعيد ثابتة، كانت المعلمة ترى المعاملة الطيبة من الزوج لزوجته وحب أولاده له وكرمه الزائد على أسرته. ولما كانت المعلمة مطلقة ولديها طفلان، استدرجت الزوج للحديث عبر الفيس بوك والتليفون بحجه سؤالها على البنت. حتى وقع الزوج في حيلها واخذاً يتبادل الحديث والسهرة حتى الصباح على الفيس بوك. ثم انتهر فرصه ذهاب زوجته إلى والدتها أو انشغالها بالأولاد حتى ينام بمفرده في الغرفة. حتى اكتشفت الزوجة خيانتها مع المعلمة التي احتضنتها والتي كلمتها كثيراً عن كرم ونبل أخلاق زوجها دون قصد منها، ثم تزوج المعلمة عليها عرفياً. وما أن تذهب زوجته للذهاب لزيارة أهلها أو تخرج لسبب ما حتى يستدعي الأخرى لمنزله وفي غرفة نومها. لقد أحدث الأمر تفككاً في أسرتها إلا أنها لم تجرؤ على طلب الطلاق. وعلى حد تعبيرها : أنا في حيرة .. أطلب الطلاق ولا أفضل على الوضع ده علشان الأولاد وأنا ماليش حد يقف لي .. أبويا متوفى وليا اخوات بنات وأمي بس".

- وكشفت الدراسة ستة حالات تفكك لأسباب عائلية، وأشارت أحد حالات الدراسة أن سبب الطلاق الإقامة المشتركة مع حماتها حيث كانت الحماة تعاملها بقسوة وعنف. حيث تأمرها بإنجاز الأعمال المنزلية في أوقات تعيها. ومع زيادة الأعباء بعد إنجابها طفلين توأم بسنتين طلبت الطلاق.

بينما أوضحت حالة أخرى إن سبب الطلاق مرجعه تدخل والدته الزوج في علاقاتهم الخاصة (هي وزوجها) لأنها كانت تسكن معهم في نفس السكن.

- بينما بينت الدراسة خمسة حالات تفكك بسبب العنف اللفظي والبدني، فقد ذكرت إحدى الحالات أن "جوزي كان دائم الخناقات .. يتعصب على أنفه الأمور ويكسر إلى قدامه ويضربني ضرب موت، ويشتمني في شرفي بأقذر الشتائم. وحتى لو تدخل الجيران، يشتمهم ويسبهم." وفي النهاية لم تجد حلاً إلا الخلع.

- وأوضحت الدراسة ثلاث حالات تفكك للهجر مرجعها الطبيعة الشخصية لأحد أفراد الأسرة. وفي هذا الصدد يشير أحد المبحوثين أن سبب الهجر يرجع إلى عصبية الزوجة، حيث يقول "اتجوزت بنت عمي وسافرت اشتغل في الخليج وحياتنا اتحسنّت .. اشتريت أرض وبنيت عليها بيت بسيط. لكن مرّاتي ما صبرتش على الحياة وبدت تضرب الولاد وتتعب وتلم الجيران إني سايبها ومش بانزل من السفر إلا فترات قليلة".

وذكرت حالة أخرى أن "جوزي سافر أمريكا لوحده علشان يشتغل وسابني أنا والولاد.. هو مش بيعحب الاستقرار وعمايز يتجوز من كل بلد يسافر لها". وتؤكد أنها كانت تعتقد إنه من الممكن تغييره لكن كل محاولاتها فشلت. وانتهى الحال بالأسرة إلى حالة الهجر والتفكك.

وذكرت حالة أخرى أن "سبب الطلاق هو عدم تحمل الزوج المسؤولية وبقاؤه في المقهى طوال اليوم". وحينما تطالبه الزوجة بالإنفاق على الأسرة يسبها ويضربها على مسمع من الجيران، فطلبت الطلاق.

كما وتوضح إحدى حالات الدراسة سبب الطلاق وتفكك أسرته بقولها "طلقني جوزي لما خلفت التوأم.. كان حالف على بالطلاق اذا خلفت تاني بعد ما خلفنا بنت وولد. حملت في التوأم فطلقني قبل ما ارجع البيت بعد الولادة . يس ما بعش ورقة طلاق".

3- المحور الثالث: المخاطر الاجتماعية للتفكك الأسري

أظهرت أغلب الدراسات التي أجريت في موضوع التفكك الأسري (المادي أو النفسي) أن تفكك الأسرة في كثير من المجتمعات يترك آثارًا متعددة تبدو في تربية الأطفال، وانحراف الأحداث، والتخلف الدراسي، وفي المستويات الخلقية، والمواجهات القيمية إلى جانب الصعوبات الاقتصادية. وهناك قاعدة لهذا التفكك تقول: "إنه كلما ازداد تفكك الأسرة نقصت مقدرة المجتمع الكلية على الإنجاز في مجالات الإنتاج والخدمات وزاد في نفس الوقت رصيد القوى البشرية القادرة على متابعة الحياة في الاتجاهات التي تهدم مصالح المجتمع.

يضعف التفكك تأثير المعايير الاجتماعية على جماعات وأفراد معينين، والنتيجة هي أن الأهداف أو الأغراض الجمعية للمجتمع يتناقص تحققها عما هو في حالة نسق متماسك، وقد يؤدي التفكك الاجتماعي أيضا إلى التفكك الشخصي كما هو في حالة المرض العقلي والاستخدام السيء للعقاقير أو السلوك الإجرامي، والمجتمع الذي تظهر فيه المشاكل الاجتماعية يقال له "مجتمع مفكك" على نحو ما أكدت نتائج دراسة ماريا جاروز Maria Jarosz حول دور التفكك الأسري في زيادة معدلات السلوك المنحرف في المجتمع البولندي (Maria Jarosz; 1980, PP1-13).

ويبدو أن التفكك الأسري الناتج عن الفشل الذي يصيب أداء أحد الأبوين للدور المناط به في الأسرة يمثل عاملاً مدمراً على الأطفال. وقد أثبتت الدراسات أن الصعوبات التي يواجهها الأفراد الذين نشأوا في أسر مفككة تفتقر إلى الحنان والانسجام قد تركت أثراً مدمراً أدت إلى إصابة الأطفال بأمراض التخلف العقلي والأمراض العصبية وغيرها (Chenga, C & Cronje, F; Op. Cit., pp139-161).

بينت الدراسات أن الأطفال الذين نشأوا في أسر مفككة يعقدون مقارنات مستمرة بين حياتهم والحياة الأسرية التي يعيشها الأطفال الآخرون، فينتابهم الشعور بالنقص والإحباط، أو الحقد على الآخرين. ومن ثم تتزايد الضغوط المؤدية إلى التفكك النفسي للفرد في الأسرة التي تسودها المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين، ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد، وكذلك يشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين.

وفي ضوء ما سبق نحاول التعرف على مخاطر التفكك على أفراد الأسر المفككة من خلال الدراسة الميدانية، ولذلك سوف نلقى الضوء على عدة محاور بدءاً من مخاطر التفكك على اقتصاد الأسرة، وصحة الأسرة البيولوجية، والنفسية، وتعليم الأسرة، والعلاقات الاجتماعية للأسرة: رأس المال الاجتماعي الأسري

أ- مخاطر التفكك على اقتصاد الأسرة (العمل- الدخل)

الدخل هو إجمالي ما يتحصل عليه الإنسان هو وأسرته من عمله أو من أي مصادر أخرى، وهو الذي يعتمد عليه في أداء واجباته ومسؤولياته جميعها. ومن هنا فإن الدخل الفردي هو الذي يتيح للناس الحصول على السلع والخدمات التي تمكنهم من العيش، فكلما كان الدخل الفردي أعلى كلما كان العيش هنيئاً أكثر، والعكس صحيح.

وفي حالة التفكك الأسري نشهد سوء الأحوال المالية لأعضاء الأسر المفككة، لما للتفكك من تداعيات اقتصادية تترتب على الطلاق أو الانفصال أو الهجر لاسيما بعد أن يضطر كل طرف من الطرفين إلى فتح منزل جديد بمفرده، فضلاً عن مصروفات النفقة والأولاد والمعيشة. وبالإضافة إلى هذه التكلفة تشكل قضية الطلاق بعداً قومياً آخر حيث تحدث أزمة قومية سنوية وخاصة في الإسكان والعقارات فيتضاعف عدد الشقق المستغلة مما يزيد من اشتعال سوق العقارات ويرفع قيمة الإيجارات، وبالتالي رفع القيمة السوقية للعقارات. هذا فضلاً عن أن السكن الجديد يستلزم شراء الأدوات اللازمة للحد الأدنى من المعيشة مثل الأساس والأدوات الكهربائية والمنزلية وبالتالي يستلزم ذلك استهلاك إضافي للمياه والكهرباء والغاز الطبيعي والنقل والمواصلات وجميع هذه الخدمات مدعومة من الدولة بمبلغ وهو ما يعني اقتطاع جزء جديد من السلع والخدمات المدعومة من الدولة.

ومن التكاليف غير المباشرة للطلاق والتي تتكبدها الدولة حتماً يتجلى التدهور الوظيفي وانحيار كفاءة العامل بعد انفصاله عن زوجته أو بعد تفكك أسرته. وتبين هذا من استجابات أحد المبحوثين حيث يقرر "كنت معيد بالجامعة ونظراً للخلافات بيني وبين زوجتي التي أدت إلى الانفصال لم استطع الحصول على درجة الماجستير مما ترتب تحويلي إلى عمل إداري ومن ثم انخفض دخلي الاقتصادي".

وبين أحد الحالات، مهندس- قطاع خاص، أنه نتيجة كثرة المشاجرات والخلافات بينه وبين زوجته أدى ذلك لضياع رسومات خاصة بالعمل مما ترتب عليه فصله من وظيفته.

وبالنسبة لمستوى الإنفاق في حالات الطلاق الرسمي، فتحددها أحكام القضاء غالباً؛ فتحدد مستحقات الأطفال الملزم المطلق بنفقتهم من غذاء وكسوة وعلاج وما يعتبر من الضروريات والتعليم للأولاد، والسكن، مع مراعاة الوضعية المعيشية والتعليمية التي كانوا عليه قبل الطلاق. وهذا يرجع إلى عمل الزوج وسماته الشخصية.

وبالنسبة لمستوى الإنفاق، تبعاً لاستجابات المبحوثين، وخاصة الزوجات، أنه بعد حدوث الطلاق قل مستوى الإنفاق واقتصرت على الضروريات من طعام كهرباء مياه وتعليم حكومي دون دروس خصوصية، وعلاج مقتصر على المستشفيات الحكومية أو شراء أدوية من الصيدلية دون ذهاب للطبيب. وبالطبع لا يوجد أي مجال للترفيه.

بينما أشارت إحدى الحالات أنه "بعد الانفصال للأسف قل مستوى معيشتنا .. انفصلنا أنا وابوهم ولم يصرف على ولا على البيت ولا الأولاد .. اضطررتي للعمل علشان أصرف على الأولاد ما يفهم للضرورة. وهو مش عايز يطلقني علشان يهرب من نفقات الولاد".

ب- مخاطر التفكك على صحة الأسرة البيولوجية، والنفسية

الصحة كما عرفتها منظمة الصحة العالمية هي حالة من اكتمال اللياقة النفسية والاجتماعية والبدنية، وليست الخلو من العجز أو الخلو من أحد الأمراض، ويشمل هذا التعريف ثلاثة أبعاد للصحة؛ وهي البدنية، والنفسية، والاجتماعية.

- أبعاد الصحة البدنية: هي كفاءة الجسم، وقدرة أعضائه وأجهزته المختلفة على العمل بشكل متوافق ومتكامل من أجل الحفاظ عليه، ومواجهة المرض الذي يتعرض له.
- الصحة النفسية: هي قدرة الشخص على التوافق مع نفسه ومع البيئة المحيطة به.
- الصحة الاجتماعية: وهي قدرة الشخص على القيام بأدواره الاجتماعية تجاه المحيطين به، مثل: التضامن، والتكافل الاجتماعي، والتعاون مع الآخرين.

ومن ثم يؤدي التفكك إلى مواجهة الزوج والزوجة لمشكلات كثيرة تفضي لإصابتهم بالإحباط وخيبة الأمل وهبوط في عوامل التوافق والصحة النفسية، وقد ينتج عن ذلك الإصابة بأحد الأمراض النفسية، كالقلق المرضي أو الاكتئاب أو الهستيريا أو الوسواس أو المخاوف المرضية. وقد ينتج عن ذلك عدم القدرة على تكوين أسرة مرة أخرى، فينعزل الزوج أو الزوجة عن الحياة الاجتماعية، ويعيش حياة منطوية على الذات، سلبية التعامل، لا تشارك الآخرين نشاطات الحياة المختلفة.

وهذه ولا شك نتائج تعطل أعضاء من أفراد المجتمع كان يتوقع منهم القيام بأدوار إيجابية في نهضة المجتمع ورعاية صغاره بصورة إيجابية بناءة. فقد أشارت إحدى حالات الدراسة أنه "بسبب الطلاق وضيق المعيشة أصغر ولادي عنده كساح من نقص الفيتامينات". وأكدت حالة أخرى على نفس المعنى بقولها أنه نتيجة عدم كفاية الدخل "ولادي مبيكلوش كويس وحصل لهم أنيميا"

وذكرت حالة أخرى أنه "نتيجة كثرة المشاجرات بيني وبين ابوهم أصيب الولاد عندي بحركه مفرطة وتشتت ذهني".

وقد جاءت هذه النتيجة مواكبة لما انتهت إليه دراسة شينجا وكرونجي والتي أكدت الأثر السلبي للتفكك الأسري على الصحة العقلية، بدرجات متفاوتة، لأعضاء الأسرة المفككة. (ابراهيم الحيدري، 2003) واتفقت مع دراسة عبد الناصر السويطي التي أكدت الأثر السلبي لتفكك الأسرة بفعل الطلاق على الانفعالات السلوكية لدى الأبناء (عبد الناصر سويطي، 2008، ص ص 299-342)

وتتفق هذه النتائج كذلك مع انتهت إليه دراسة إلهام العزبي من آثار سلبية للتفكك الأسري على نفسية الأبناء بما قد يؤدي بهم إلى المرض النفسي أو الانحراف والجنوح Deviance. (إلهام العزبي، التفكك 2012، ص ص 403-420).

وأشارت النتائج أن تداعيات التفكك امتدت إلى كل من الزوج والزوجة اللذين أصابهما التفكك. فقد اشارت إحدى الحالات أنها بعد هجر زوجها لها تدهورت

صحتها وأصبحت بالضغط والقلب. وأكد أحد المبحوثين على نفس المنحى حيث قرر أنه نتيجة الخلافات الزوجية أصيب بداء السكري والقدم السكرية والضغط.

ج - مخاطر التفكك على تعليم الأسرة

تتجسد أهمية التعليم من خلال تصريح مليتون فريدمان بأنه من المستحيل تأسيس مجتمع مستقر ديمقراطي دون حد أدنى من المام غالبية مواطنيه بالقراءة والكتابة والمعرفة، وبالتالي لا يعود النفع من تعليم الطفل على أسرته وذاته فحسب بل أيضا على سائر أفراد المجتمع (ميلتون فريدمان، 2011، ص118).

تتجسد أهمية قيام الأسرة بمتابعة الأبناء في الدراسة حيث يظل دور الأسرة من أكثر الأدوار أهمية في هذا الشأن لضمان مواصلة الأبناء في مراحل التعليم المختلفة. وتبرز البيانات أن حدوث خلل في الأسرة بفعل خلافات ومشكلات الخ قد يُعجزها عن القيام بواجباتها حيال الأبناء.

فعلى سبيل المثال تقول إحدى حالات الدراسة "ابني مستواه الدراسي اتغير لأن ابوه بيحرص ياخده معاه الشغل .. ولا يهتم بانتظامه في المدرسة فدائما والنتيجة إهمال وتدهور الولد في التعليم."

وأشارت زوجة تركت ابنها مع الأب عقب انفصالهما أن "الابن يتميز بهدوئه وثباته برغم كل الحياه الصعبة. فهو يذاكر من تلقاء نفسه برغم عدم انتظامه في المدرسة. إلا أنه رسب في عامين نتيجة مسئوليات المنزل وتضييع الوقت في اللهو نتيجة عدم المتابعة"

وقد أكدت دراسة إمبركة الذئب على نفس النتيجة عبر دراستها على أثر التفكك الأسري على سلوك الأبناء في المجتمع الليبي. (امباركة الذئب، 2017، ص ص 119-142). كما اتفقت نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة ستيل وسنجل راشتون وكرافدال Sigle-Rushton, and KravdalSteele بشأن أثر التفكك الأسري على التحصيل الدراسي للأطفال في النرويج (Steele, Sigle-Rushton, and Kravdal; 2009, PP 553—574).

ومن هنا يتضح مدى دور مسئولية متابعة الأبناء من قبل الأم وخاصة في مرحلة التعليم ومن ثم تأتي أهمية التعاون بين الأسرة والمدرسة من أجل النجاح في النهوض بالعملية التعليمية، لأن حياة التلميذ الدراسية لا تنفصل عن حياته اليومية داخل المنزل .

د- مخاطر التفكك على رأس المال الاجتماعي الأسري

عرف الفيلسوف الفرنسي "بيير بورديو" Pierre Bourdieu مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه "الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة، والتي تؤدي إلى تحقيق منافع جماعية بأثر من القيم التي تتحكم في البني الاجتماعية. وأن النجاح أو الفشل يرجع إلى المجتمع، ولا تقع مسئوليته بحال على الدول الغنية أو الدول الاستعمارية أو على قوي النظام الرأسمالي العالمي، وأن الفشل يرجع إلى شبكات العلاقات غير المنظمة وغير المشحونة بالثقة والشفافية والتسامح السائدة في المجتمع". (<http://www.socialcapitalresearch.com/definition.html>).

وفي تقرير التنمية البشرية 2003 تم تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه يشير إلى النظام المؤسسي والعلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر على كافة الجوانب في مجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها.(برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2003)

والواقع أن التفكك الأسري يفضي إلى اضطرابات وتحلل في علاقات الزوجين بالآخرين، خصوصاً الأقارب، فإن كانت هناك علاقة قرابة بين أسرتي الزوجين فإنه غالباً وللأسف تتأثر سلبياً بما يحدث للزوجين فتحدث القطيعة بين الأسرتين، بل ويصبح هناك نوع من الشحنة والعداوة بين أفرادهما، بحيث لا يطبق فرد رؤية فرد من الأسرة الأخرى في أي مناسبة أو لقاء عام.

كما أن الأمر ينتقل لأسرة أخرى مستقرة، فإذا كانت هناك عائلتان بينهما علاقة زواج بين عدد من أفرادهما الذكور والإناث، فإنه عند حدوث تفكك لأسرة واحدة، فقد يلجأ بعض الآباء أو الأمهات إلى نقل أثر هذا التفكك إلى أسرة أخرى، من

باب الانتقام أو للضغط على العائلة الأخرى بجميع أفرادها، وتحميلهم مشكلات فرد واحد منهم، وقد تكون النتيجة تفكك أسرة ثانية أو أكثر.

وبما أن رأس المال الاجتماعي الأسرى يمثل الأساس للضبط الاجتماعي غير الرسمي ففي ضوء نظرية التفكك الاجتماعي هناك ارتباط بين رأس المال الاجتماعي والجريمة حيث أن الجريمة تنتشر في ضوء ضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، وينهض رأس المال الاجتماعي على الثقة والارتباط والمشاركة، فالثقة أصبح ينظر إليها على أنها ميكانيزم للوقاية من المخاطر التي تحيط بالمجتمع من خلال إمكانية اعتماد الأفراد على بعضهم البعض داخل المجتمع (أحمد زايد وآخرون، 2006، ص ص24-26).

ومن هنا يتبين من نتائج الدراسة مدى مخاطر التفكك الأسرى على الفرد ومن ثم على المجتمع، فبناءً على استجابات عينة الدراسة "بعد الطلاق العلاقة منقطعة مع أهل الزوج". وذكرت حالة أخرى أن علاقة الزوج بأهلها سيئة جدا ودايما في مشاكل".

وغالباً ما يعقب التفكك نظرة متدنية للمرأة باعتبارها المسؤولة عن ضياع الأسرة، ومن حيث يتم إلقاء تبعة فشل الزواج عليها لا إلى الرجل؛ ناهيك عن الشك المستمر فيها ومتابعتها وملاحظتها في كل تصرفاتها، كما نجدها مضطهدة من قبل أسرتها بعد التفكك حيث يشعرون بأنها عبء اقتصادي واجتماعي على الأسرة (منى عبد الله، 2008).

وفي هذا الصدد، أشارت إحدى الحالات أنها "بعد الطلاق عايشة خدامة مع أخوها ومراته"؛ الأمر الذي يؤكد ما انتهت إليه دراسة شيخة المسلمي حول المشكلات التي تواجهها المرأة جراء التفكك الأسري كون التفكك الأسرى يعد سبباً رئيسياً في النظرة الدونية للمرأة (شيخة المسلمي، 2009). فضلاً عن أن العلاقات الأسرية غير المترابطة يترتب عليها عدم الاكتفاء الاقتصادي والعجز عن تلبية الكثير من الاحتياجات البشرية (أنتوني غدنز، 2005، ص267).

الخاتمة

عرضت الدراسة لظاهرة التفكك الأسري من حيث أسبابها ومخاطرها على الأسرة والمجتمع، وبالأحرى على التنمية البشرية بأبعادها: الصحة والتعليم والدخل، والتي تتيح للناس أن يعيشوا حياةً طويلة خالية من العلل وخلافة، كما عرفها تقرير التنمية البشرية منذ انطلاقه في مطلع التسعينيات من القرن العشرين. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990، ص1).

أولاً. النتائج العامة للدراسة

كشفت النتائج أن الغالبية العظمى من حالات التفكك تقع في الفئة العمرية ما بين 30-40 يليها بين 20-30، ما يعني أن احتمالات التفكك الأسري تزيد في السن الأصغر، بمعنى العلاقة العكسية بين متغير السن وزيادة معدلات التفكك الأسري.

وقد تأكدت تلك العلاقة بالنظر إلى العلاقة العكسية التي تجلت بين طول فترة الزواج وزيادة معدلات التفكك الأسري. حيث كان التفكك قريباً لفترات الزواج الأقل.

وفي الحالتين يبدو تفسير ذلك منطقياً حيث أن السن الأكبر يكون صنواً للحكمة والتريث، فضلاً عن الميل للمحافظة Conservative بعكس الشباب الذي يتسم بالقرارات الحادة والاندفاع بحكم طبيعة المرحلة العمرية.

ومن ناحية أخرى، فإن طول فترة الزواج تضيق مزيداً من عوامل الارتباط بين الزوجين بما يوثق العلاقة بينهما ويضع الكثير من الكوابح التي قد تحول دون اتخاذ قرار الانفصال ومن ثم حدوث التفكك.

وقد أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من حالات التفكك من أصحاب معدلات التعليم الأعلى بما يعني علاقة إيجابية (طردية) بين ارتفاع معدلات التعليم وارتفاع احتمالات التفكك الأسري. وتبدو تلك النتيجة مثيرة للاهتمام نظراً لما يتوقعه المجتمع من التعليم كآلية للحفاظ على قيم المجتمع وتحقيق التكامل داخله على نحو ما أشار إميل دوركايم. غير أنه يمكن تفسير ذلك في ضوء خصوصية المجتمع المصري فمن ناحية ينصرف فيها التعليم للحصول على شهادة تؤهل للوظيفة بصرف النظر عن

تطوير الشخصية؛ ومن ناحية أخرى لا ينعكس التعليم إيجابياً على العلاقة بين الرجل والمرأة إذ قد يرفع التعليم من شأنها دون أن ترتقي نظرة زوجها إليها على نفس النحو فتتفاقم الخلافات وتزايد احتمالات التفكك.

أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من حالات التفكك تسكن في أحياء شعبية وتعمل في أعمال خاصة أو في القطاع الخاص، الأمر الذي يكشف أن العمال الاقتصادي الاجتماعي يؤثر بشكل واضح على التفكك الأسري، وأن هذه الفئات الهشة اقتصادياً والأكثر تعرضاً للضغوط الاقتصادية غالباً ما ينوء كاهلها بالأعباء وتتفاقم احتمالات انهيارها تحت وطأتها. وهكذا بدا وجود علاقة عكسية بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي ومعدلات التفكك الأسري داخل الأسرة المصرية، أي أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي كلما قلت احتمالات التفكك الأسري.

كشفت النتائج احتلال الخيانة الزوجية السبب الأول لتفكك الأسرة، بيد أن الجديد في الأمر هو تصدر الخيانة عبر الانترنت، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، للمشهد كعامل مساعد على التفكك الأسري.

ويبقى تدخل أهل الطرفين في شئون الحياة الأسرية والزوجية للزوجين كعامل رئيسي في نشوب الخلافات وحدوث الصدمات، لا سيما في إطار الأمر حديثه التكوين، بما يزيد من احتمالات التفكك الأسري.

وأخيراً، عرضت الدراسة لتداعيات التفكك على أفراد الأسرة وعلى المجتمع، ومن ثم على التنمية البشرية.

ومن ثم، كشفت الدراسة ما أدى إليه التفكك من انخفاض للمستوى الاقتصادي للأسرة، وانخفاض مستوى الدخل، ومستوى اشباع الحاجات لأفراد الأسرة المفككة. وتعد هذه النتيجة استمراراً لمسار العلاقة العكسية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي والتفكك. فبينما يؤدي المستوى الاقتصادي لتزايد معدلات التفكك، نجد أن تلك المعدلات تسفر عن تدني المستوى الاقتصادي لأعضاء الأسر المفككة، ومن ثم للمجتمع بدرجة أو بأخرى.

وبينما كشفت الدراسة أن ارتفاع مستوى التعليم قد اقترن بتزايد معدلات التفكك الأسري في نتيجة غريبة استدعت التفسير، أوضحت النتائج أن التفكك الأسري قد أسفر عن انخفاض المستوى الدراسي لأبناء الأسر المفككة، ومن ثم التأثير سلبيا على الأداء التعليمي والتسرب الدراسي في المجتمع المصري.

بينت الدراسة كذلك إصابة أفراد الأسر المفككة بأمراض نقص التغذية وفرط الحركة وتشتت الانتباه، وبالنسبة للزوج والزوجة الضغط القلب السكر؛ هذا فضلا عن القلق، الحزن، ضعف الثقة بالنفس وبالأخرين. ويعني هذا بالتأكيد الأثر السلبي للتفكك الأسري على الصحة في المجتمع المصري.

وفي النهاية، أوضحت نتائج الدراسة سوء العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة المفككة والمجتمع من الاقارب والجيران وزملاء لعمل، بما يعني الأثر السلبي للتفكك الأسري على رأس المال الاجتماعي في مصر.

ثانيا. التوصيات

تفعيل دور المؤسسات الدينية للدعوة إلى التماسك الأسري خلال عدد من الأليات تتمثل فيما يلي:

- أن يتضمن الخطاب الديني من خلال الخطب والبرامج الدينية موقف الدين من بغض التفكك الأسري، لما له من تأثير سلبي في الفرد والمجتمع.
- دعم دور رجال الدين والدعاة في تحذير أفراد المجتمع من تداعيات التفكك على الفرد وعلى تنمية المجتمع.
- تفعيل دور المؤسسات التعليمية التي تلعب دورا في تزويد الأفراد بالقيم والمعايير حول الأسرة والتماسك الأسري ونبذ التفكك الأسري من خلال المقررات الدراسية.
- تفعيل دور وسائل الاعلام التي يمكن أن تقوم بدور وقائي وحيوي في التوعية بخطورة التفكك على الفرد والمجتمع. ويمكن القول بأن التوظيف الإيجابي لوسائل الاعلام في مواجهة تلك المشكلة يكون من خلال وسائل عديدة أبرزها:

- دعم وسائل الإعلام في تحليل أبعاد المشكلة وأثارها وسبل الوقاية منها عن طريق نشر المقالات والدراسات والبحوث، مروراً بالبرامج الحوارية في التلفزيون وانتهاءً بالأعمال الدرامية والأفلام السينمائية والتسجيلية.
- نشر حملات إعلانية عبر وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بتداعيات التفكك الأسرى على الفرد وعلى المجتمع.
- وجود لتشريعات وقوانين تشجع على التماسك الأسرى.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وعى الأفراد بالالتزام بالقيم الأسرية.

❖ قائمة المراجع

أولاً. باللغة العربية

أ. وثائق

1. جمهورية مصر العربية (2017)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى 2017، الاصدار الثامن بعد المائة (108)، سبتمبر.

ب. الكتب

1. ابراهيم الحيدرى (2003)، النظام الأبوي واشكالية الجنس عند العرب، دار السوقى، بيروت، لبنان.
2. ابراهيم جابر السيد (2013)، التفكك الأسرى الاسباب والمشكلات وطرق عرجها، دار التعليم الجامعي.
3. اجلال اسماعيل حلمى (2013)، علم اجتماع الزواج والأسرة، رؤية نقدية للواقع والمستقبل، مكتبة الانجلو المصرية.
4. اجلال اسماعيل حلمى (1987)، علم الاجتماع الأسرى، القاهرة.
5. أحمد زايد وأخرون (2006)، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
6. أحمد زايد (2011)، الأسرة العربية فى عالم متغير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة..

7. أنتوني جيندز(2010) "الطريق الثالث" تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، ترجمة أحمد زايد واخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2010م.
8. أنتوني غدنز(2005)، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت .
9. عبد الوهاب جودة عبد الوهاب(2003)، الطلاق كألية من أليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة، تحرير أحمد زايد، مجدى حجازي، مطبوعات البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
10. محمد منير مرسى(1996)، الاصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، القاهرة، الكتاب .
11. ميلتون فريدمان(2011)، الرأسمالية والحرية، ترجمة مروة شحاته، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة .

ج. الدوريات

1. أشرف العربي(2007)، رأس المال البشرى في مصر: المفهوم – القياس الوضع النسبى، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد 39 ، ص55.
2. إلهام عمران عريبي العزاوي(20017)، امباركة أبو القاسم عبدالله الذئب،
4. التفكك الأسري وأثره في سلوك الأبناء، المجلة الليبية للدراسات، العدد 13 (ديسمبر)، ص ص 119-142.
5. التفكك الأسري وجنوح الأحداث في المجتمع الليبي(2012): تحليل سوسيولوجي، مجلة بحوث الشرق الأوسط (مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس)، (مارس)، ص ص403-420.

6. شيخة بنت سالم المسلمي(2009): المشكلات التي تواجه المرأة المطلقة في المجتمع العماني المعاصر، دراسة ميدانية بمحافظة مسقط، مجلة كلية الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، المجلد 69، العدد 4.
7. عبد الناصر سويطي(2008)، الاضطرابات الانفعالية والمشكلات السلوكية لدى أبناء المطلقين في منطقة جنوب الخليل: دراسة مقارنة، حويلات كلية الآداب (كلية الآداب جامعة عين شمس)، مجلد 36، (ديسمبر)، ص ص 299-342.

د. الرسائل

1. منى محمود عبد الله، الأزمات الأسرية، دراسة ميدانية لعينة من أسر مدينة القاهرة، ماجستير، علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2008م

هـ. التقارير

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1990.
2. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية 2012م، القاهرة، 2012.

و. الإنترنت

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي، في:
- https://capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/20187181338_899.pdf
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نظر في: 2019/6/30. في:
- <https://www.capmas.gov.eg>

ثانياً. بالإنجليزية

Books

1. W.ogburn, and nimkoff Technology and The Changing Family, Houghton-mifflin boston,1955.

Periodicals

1. Owen hargie (et.al) (2011), "constructions of social exclusion among young people from interface areas of northern Ireland ," youth & society ,vol (43), 2011.
2. Beck Gary s, (1962) investment in human capital .a theoretical analysis , the journal of political economy . vol.70 . no 5.
3. Fiona Steele,(2009) Wendy Sigle-Rushton, and Øystein Kravdal; Consequences of Family Disruption on Children's Educational Outcomes in Norway, Demography.Vol. 46, No. 3 (Aug).
4. Maria Jarosz(1980); Disintegration of the family in the etiology of deviant behavior, Journal Deviant Behavior, Volume 2, No. 1 (June), PP1-13.
5. Chenga, C & Cronje, F;(2007) Family Disorganization and Mental Health in aSouth African Mining Community, Maatskaplike Werk/Social Work, Vol. 43, No. 2, (June 2007), PP 139-161.
6. Reza, Md Hasan ;(2016) Poverty, violence, and family disorganization: Three "Hydras" and their role in children's street movement in Bangladesh, Child Abuse & Neglect (Oxford), Vol. 55, (May), pp 62-112.
7. Krugman . Pauthe;(1994) Myth of Asian ,s Miracle , Foreign Affairs, Vol. .73 . No. 6.

Internet

1. <http://www.socialcapitalresearch.com/definition.html>